



فى ندوة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية بحضور وزير التعليم
العالى..

الذكاء الاصطناعي يخلق وظائف جديدة رغم تباطؤ الطلب على
التوظيف.. ووزير التعليم العالى يعلن إعادة هيكلة البرامج
الدراسية وفق احتياجات السوق

تحليل الطلب فى سوق العمل يكشف:

- تراجع الطلب على الوظائف خلال الربع الأول من 2026.. والقاهرة
تستحوذ على 65.5% من الفرص المعلنة
- 722 وظيفة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي فى ثلاثة أشهر ونمو
الطلب عليها 66%
- الوظائف المعاد تشكيلها بالذكاء الاصطناعي تقفز 293% خلال ربع
واحد
- التسويق والمبيعات الأكثر تعرضا للتحويلات الرقمية.. وعلوم
البيانات وتعلم الآلة فى صدارة الوظائف الجديدة

د.عبد العزيز قنصوة:

- ربط التعليم بسوق العمل لم يعد خيارا بل ضرورة تفرضها التحولات العالمية
- استراتيجية متكاملة لتدويل التعليم المصري تقوم على التوسع الشراكات مع الجامعات الدولية وإنشاء أفرع دولية للجامعات المصرية بأسواق مستهدفة
- إطلاق مبادرة "Factory to Faculty" لنقل الباحثين إلى المصانع لمدة 6 أشهر
- تأسيس مركز للتخطيط الاستراتيجي ومؤشرات سوق العمل لتطوير التعليم وفق بيانات واقعية

د. عبلة عبد اللطيف :

-الذكاء الاصطناعي يفرض واقعا جديدا يتطلب إعادة تأهيل الخريجين بمهارات أكثر توافقا مع سوق العمل

-نجاح إصلاح التعليم يتطلب شراكة أوسع مع القطاع الخاص لإكساب الطلاب مهارات المستقبل

نشرة صحفية

القاهرة - 9 يونيو 2026

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ندوة هامة لإعلان نتائج تحليل الطلب في سوق العمل المصري خلال الربع الأول من عام 2026، بحضور ومشاركة الدكتور عبدالعزيز قنصوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتم عرض أهم نتائج التحليل للربع الأول من العام، وأيضًا عرض مُفصل حول تأثير الذكاء الاصناعي على سوق العمل بعنوان: "المستقبل: كيف يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل وظائف التعليم ويخلق مسارات مهنية جديدة."

وكشف التحليل استمرار حالة التباطؤ في سوق العمل خلال الربع الأول من عام 2026، بالتزامن مع تحولات متسارعة تفرضها تطبيقات الذكاء الاصطناعي على طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة ومستقبل التعليم. وقدم التقرير قراءة تفصيلية لاتجاهات الطلب على الوظائف في مصر، إلى جانب تحليل استشرافي لوظائف المستقبل والمسارات المهنية الجديدة التي بدأت تتشكل بفعل الثورة الرقمية.

وأظهرت نتائج التحليل تراجع الطلب على الوظائف خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض الطلب على وظائف ذوي الياقات البيضاء بنسبة 20.6%، مقابل تراجع أقل حدة بلغ 16% في وظائف ذوي الياقات الزرقاء. كما سجلت ذوي الياقات البيضاء انخفاضًا سنويًا بنحو 23.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما تراجع الطلب على وظائف ذوي الياقات الزرقاء بنسبة 7.9% على أساس سنوي.

وعلى المستوى الجغرافي، أكد التحليل استمرار ظاهرة "المركزية العنقودية" في إنتاج الوظائف، حيث استحوذت محافظة القاهرة وحدها على نحو 65.5% من إجمالي الوظائف المعلنة خلال الربع الأول من العام، بينما استحوذ إقليم العاصمة بالكامل على أكثر من 82% من وظائف الياقات البيضاء ونحو 68% من وظائف الياقات الزرقاء. كما تركزت النسبة الأكبر من الوظائف داخل القاهرة في مناطق القاهرة الجديدة والمعادي ومدينة

نصر، وهو ما يعكس استمرار التفاوت الجغرافي في توزيع الفرص الاقتصادية وفرص العمل بين المحافظات المختلفة.

وأشار التحليل إلى أن هذا التركيز الشديد للوظائف في العاصمة يسهم في تعزيز الهجرة الداخلية من المحافظات إلى القاهرة، خاصة أن الوجهين البحري والقبلي يضمن نحو 61% من سكان مصر، ما يستدعي تبني سياسات أكثر فاعلية لتوزيع الاستثمارات وفرص العمل وبرامج التدريب بصورة أكثر توازنًا جغرافيًا.

وعلى صعيد القطاعات الاقتصادية، تصدر قطاعا التسويق والإعلان وتكنولوجيا المعلومات قائمة القطاعات الأكثر طلبًا لذوي الياقات البيضاء خلال الربع الأول من عام 2026، بينما استمرت قطاعات التسويق والمبيعات والصناعة والقيادة والتوصيل والخدمات في الاستحواذ على النصيب الأكبر من وظائف ذوي الياقات الزرقاء، إلا أن التحليل رصد تغيرات مهمة في اتجاهات الطلب، حيث شهد قطاع الصناعة نموًا ملحوظًا مدفوعًا بزيادة الطلب على فنيي وعمال الإنتاج، كما ارتفع الطلب على وظائف العمارة والهندسة والأعمال الإدارية المرتبطة بإدارة المخازن، في مقابل تراجع واضح في وظائف التسويق والمبيعات والخدمات.

كما أظهرت البيانات أن نحو نصف الطلب على وظائف الياقات البيضاء يتركز في ستة مجالات رئيسية هي: (المبيعات وتجارة التجزئة، وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات، والهندسة، وتطوير الأعمال، والمحاسبة والمالية، وخدمة العملاء). وفي المقابل تركز نحو نصف الطلب على وظائف الياقات الزرقاء في مجالات المبيعات الخارجية والتوزيع، وقيادة المركبات والنقل الثقيل، وعمال وفنيي الإنتاج، وخدمات الأغذية والمشروبات، والأمن، وإدارة المخازن.

وأشار التحليل إلى أن استمرار توجيه أعداد كبيرة من الخريجين نحو مجالات مثل التسويق والمبيعات، رغم تعرضها لمتزايد الأتمتة والذكاء الاصطناعي، يبرز أهمية إعادة مواءمة التخصصات التعليمية مع احتياجات سوق العمل المستقبلية. كما يعزز الحاجة إلى التوسع في برامج التعلم المرنة التي تتيح للخريجين اكتساب مهارات محددة مطلوبة أو إعادة تأهيل مهاراتهم من خلال مسارات أسرع من أنظمة التعليم التقليدية لمواكبة التحولات المتسارعة في الطلب على الوظائف.

وفيما يتعلق بمستويات الخبرة المطلوبة، أظهر التحليل اتجاهًا متزايدًا من جانب الشركات نحو توظيف أصحاب الخبرات المتوسطة، حيث شكلت هذه الفئة نحو 49% من إجمالي وظائف الياقات البيضاء و52% من وظائف الياقات الزرقاء. كما تراجعت فرص حديثي التخرج بوتيرة أسرع من غيرهم في ظل انخفاض الطلب العام على العمالة، الأمر الذي يعكس تزايد أهمية الخبرة العملية حتى بالنسبة للوظائف الموجهة للمبتدئين.

ولفت التقرير إلى أن مفهوم "حديث التخرج" لم يعد يعني غياب الخبرة، إذ ارتفع متوسط سنوات الخبرة المطلوبة لهذه الفئة إلى نحو 2.3 سنة، مقارنة بنحو 1.7 سنة قبل عدة سنوات، وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز التدريب العملي والتطبيقي خلال سنوات الدراسة وربط العملية التعليمية بشكل أكبر بسوق العمل.

أما فيما يتعلق بالمؤهلات التعليمية، فقد أظهرت النتائج أن وظائف الياقات البيضاء تكاد تقتصر بالكامل على الحاصلين على مؤهلات جامعية، بينما شهدت وظائف الياقات الزرقاء زيادة ملحوظة في الطلب على العمالة ذات التعليم المتوسط والأقل من المتوسط، مقابل تراجع نسبي في الطلب على الحاصلين على مؤهلات عليا. وقد برز هذا الاتجاه بشكل أوضح في الربع الأول من عام 2026، حيث سجلت الوظائف التي تتطلب تعليمًا متوسطًا أعلى حصة لها خلال الفترة، بينما انخفضت حصة الوظائف التي تتطلب مؤهلاً عاليًا إلى 15%.

وكشف التحليل كذلك أن غالبية الوظائف المعلنة لا تزال تعتمد على العمل الحضوري الكامل من مقر العمل، مع تراجع أنماط العمل عن بعد والعمل الجزئي مقارنة بالربع الأخير من عام 2025، ما يعكس استمرار هيمنة النماذج التقليدية للعمل في السوق المصرية.

وفي الجزء الثاني من التحليل، تناول التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي على سوق العمل ومستقبل التعليم، مؤكداً أن العالم يشهد حالياً تحولاً جوهرياً في طبيعة الوظائف المطلوبة، حيث لم تعد الشهادات الجامعية وحدها كافية لضمان فرص التوظيف، بل أصبحت المهارات الرقمية والتقنية المتخصصة عاملاً حاسماً في المنافسة على الوظائف.

وكشف التحليل عن اتجاه متزايد لخلق وظائف جديدة مرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، في تطور يعكس أن تأثير هذه التكنولوجيا لا يقتصر فقط على استبدال بعض المهام والوظائف التقليدية، وإنما يمتد إلى توليد فرص عمل ومسارات مهنية جديدة تتزايد أهميتها في سوق العمل.

وأوضح التحليل أن الدراسات السابقة للمركز أظهرت أن الذكاء الاصطناعي لا يستبدل وظائف كاملة في معظم الحالات، وإنما يستبدل أجزاء من المهام الوظيفية داخل كل وظيفة، حيث تختلف درجة التأثير من مهنة إلى أخرى وفق طبيعة المهام التي يمكن للذكاء الاصطناعي تنفيذها بكفاءة. واستناداً إلى تحليل آلاف الوظائف المنشورة إلكترونياً، تم قياس مدى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية على أداء المهام المطلوبة داخل كل وظيفة، بما يسمح بتقدير درجة تعرضها للتغيير أو التحول.

وفي المقابل، رصد التحليل نمواً قوياً في الطلب على الوظائف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خلال الربع الأول من عام 2026، حيث بلغ عدد الوظائف المطلوبة التي تعتمد

على الذكاء الاصطناعي 722 وظيفة، بزيادة قدرها 66% مقارنة بالربع الأخير من عام 2025. كما أظهرت البيانات نمواً متسارعاً في الوظائف التقليدية التي أعيد تشكيلها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، إذ ارتفع الطلب عليها بنسبة 293% مقارنة بالربع السابق، ما يعكس توسع الشركات في دمج الذكاء الاصطناعي داخل الوظائف القائمة بالفعل.

وأشار التحليل إلى أن وظائف الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وعلوم البيانات جاءت في مقدمة المجالات الأكثر طلباً، تليها وظائف تشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإدارة المحتوى المدعوم بالذكاء الاصطناعي. كما بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتوسع داخل قطاعات التسويق وتطوير البرمجيات وتحليل البيانات وخدمة العملاء والأنشطة المالية والإدارية.

وعلى مستوى المهارات المطلوبة، أظهر التحليل أن مهارات البرمجة باستخدام Python، وتعلم الآلة، والتعلم العميق، وقواعد البيانات SQL، والنماذج اللغوية الكبيرة، أصبحت من أكثر المهارات طلباً في الوظائف الجديدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. كما برزت أهمية مهارات الأتمتة الرقمية، واستخدام واجهات برمجة التطبيقات، والتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، إضافة إلى مهارات كتابة الأوامر والتفاعل الفعال مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وأكد التحليل أن التحولات الجارية تفرض ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية وبرامج إعداد الخريجين، بحيث لا تقتصر على التخصصات التكنولوجية فقط، وإنما تمتد إلى مختلف الكليات والتخصصات. ولفت إلى أن مهارات مثل SQL والتعامل مع البيانات والأتمتة والذكاء الاصطناعي التوليدي أصبحت مطلوبة في مجالات الأعمال والتجارة والتسويق والإدارة، بينما باتت مهارات التفاعل مع أدوات الذكاء الاصطناعي من المهارات الأساسية التي ينبغي أن يكتسبها الطلاب في مختلف التخصصات.

وخلص التحليل إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يعيد تشكيل الوظائف الحالية فحسب، بل يخلق أيضاً فرصاً مهنية جديدة تتطلب مزيجاً من المهارات التقنية والعملية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، والتوسع في برامج التدريب والتأهيل الرقمي لضمان جاهزية الخريجين لوظائف المستقبل.

ومن جانبه، أكد الدكتور عبد العزيز قنصوة أن ربط التعليم بسوق العمل لم يعد خياراً وإنما ضرورة تفرضها التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، مشدداً على أن الوزارة تعمل حالياً على إعادة هيكلة البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، في ضوء ما كشفتها البيانات الحديثة عن التغيرات المتلاحقة في أنماط التوظيف والمهارات المطلوبة. وأوضح أن مراجعة البرامج الدراسية داخل الجامعات المصرية تعتمد على بيانات دقيقة ومحدثة عن الوظائف المطلوبة محلياً ودولياً، مؤكداً أن تطوير المناهج والبرامج التعليمية يجب أن يستند إلى فهم واضح لواقع سوق العمل وليس إلى اجتهادات نظرية.

وأشار الوزير إلى أن سوق العمل المصري لم يعد سوقاً محلياً فقط، بل أصبح جزءاً من سوق عمل عالمي مفتوح، موضحاً أن الطلب على العمالة المصرية بمختلف مستوياتها المهنية يتزايد في العديد من الدول الأوروبية.

وكشف الوزير أن الدرجة المشتركة تعد من أصعب نماذج التعاون الأكاديمي عالمياً لأنها تتطلب تطابقاً شبه كامل بين البرامج الدراسية، مشيراً إلى أن هذا النوع من الشراكات لا يهدف فقط إلى منح شهادات دولية، وإنما إلى إعداد خريجين قادرين على المنافسة عالمياً.

وأكد الدكتور عبدالعزیز قنصوة أن هذا التوجه يندرج ضمن استراتيجية متكاملة لتدويل التعليم المصري، تقوم على التوسع في الدرجات المزدوجة والشهادات المشتركة مع

الجامعات الدولية المرموقة. ولفت إلى أن جامعة الإسكندرية تضم أكثر من 100 برنامج ودرجة مزدوجة مع جامعات عالمية أمريكية وبريطانية وأوروبية وآسيوية، موضحة أن الوزارة تعمل حاليًا على تعميم هذه التجربة في مختلف الجامعات المصرية.

وأضاف أن استراتيجية التدويل لا تقتصر على استقطاب الشراكات الأجنبية إلى داخل مصر، بل تشمل أيضًا التوسع الخارجي للجامعات المصرية من خلال إنشاء أفرع دولية في عدد من الأسواق المستهدفة، من بينها دول الخليج والشرق الأوسط وأفريقيا ووسط آسيا، بما يسهم في تعزيز الحضور الدولي للجامعات المصرية وتحسين مواردها المالية وخلق بيئة أكثر جذبًا للكفاءات الأكاديمية.

وشدد الوزير على أن الهدف من التوسع في الشراكات الدولية والموارد الجديدة هو تحسين جودة التعليم المجاني ورفع كفاءة الخريجين بما يمكنهم من المنافسة في سوق العمل. كما أوضح أن أحد الأهداف الرئيسية يتمثل في تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات وخلق بيئة أكاديمية أكثر جذبًا للكفاءات.

وفي سياق حديثه عن اقتصاد المعرفة، أكد أن بناء اقتصاد قائم على المعرفة يفرض سرعة سد الفجوة بين الصناعة والبحث العلمي وتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهذا ما نعمل بجدية عليه الآن.

وكشف الوزير عن إطلاق مبادرة جديدة "Faculty to Factory" ، تتيح انتقال أعضاء هيئة التدريس والباحثين من الجامعات ومراكز البحوث إلى المصانع والشركات لمدة ستة أشهر. وأوضح أن المشاركين سيحتفظون بكامل مستحقاتهم المالية من الجامعات، إضافة إلى حصولهم على حافز إضافي تتحمله وزارة التعليم العالي بالكامل دون أي أعباء على القطاع الصناعي.

وأوضح أن الهدف من المبادرة يتمثل في إكساب الباحثين وأعضاء هيئة التدريس خبرات عملية مباشرة داخل بيئة العمل، بما ينعكس على جودة التدريس والبحث العلمي. وأضاف أن المشاركين سيُطلب منهم بعد فترة من العمل داخل الصناعة تحديد المشكلات التي تواجهها الجهات التي يعملون بها، ليتم تمويل مشروعات بحثية تنافسية تهدف إلى إيجاد حلول عملية لهذه المشكلات، مؤكدًا أن المبادرة سيتم تكرارها بصورة دورية كل ستة أشهر لضمان توسيع نطاق الاستفادة منها وبناء جسور دائمة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة.

وفي إطار إصلاح منظومة الترقيات الأكاديمية، أعلن الوزير أن المجلس الأعلى للجامعات انتهى من إعداد مسار جديد للترقيات يعتمد على التعاون مع الصناعة وتحويل مخبرات البحث العلمي إلى تطبيقات عملية ذات أثر اقتصادي ومجتمعي. وأوضح أن النظام الحالي القائم على النشر العلمي سيظل مستمرًا كما هو، لكن سيتم إضافة مسار جديد يتيح للباحثين الذين ينجحون في تطوير حلول صناعية أو تطبيقات ذات أثر ملموس الحصول على مزايا إضافية وفرص للترقي.

وعلى صعيد دعم الطلاب، كشف الوزير عن خطة واسعة لتمويل مشروعات التخرج بالتعاون مع الوزارات المختلفة والقطاع الخاص واتحادات المستثمرين والغرف التجارية واتحاد الصناعات، من خلال نظام "التمويل المشترك". وأوضح أن الدولة ستحدد أولويات قطاعية واضحة للمشروعات المستهدفة، مع توفير التمويل اللازم للفرق الطلابية القادرة على تقديم حلول مبتكرة لها.

وأشار الدكتور عبدالعزيز قنصوة إلى أن الوزارة بدأت بالفعل في حصر المشروعات المتميزة المنفذة داخل الجامعات المصرية، وأن بعض هذه المشروعات انتقلت بالفعل إلى مرحلة التطبيق العملي بالتعاون مع جهات حكومية ووزارات مختلفة. وأضاف أن الهدف لا يقتصر على إنتاج مشروعات ناجحة فقط، بل يتضمن أيضًا خلق الأمل لدى

الطلاب ودعم ثقتهم في أنفسهم بأن أفكارهم يمكن أن تتحول إلى مشروعات حقيقية تخدم الدولة والمجتمع.

كما أعلن الوزير أن الوزارة ستطرح برامج تمويل إضافية ثلاث أو أربع مرات سنويًا لدعم الأفكار الابتكارية للطلاب، سواء كانوا من أصحاب مشروعات التخرج أو من الطلاب الذين لا تتضمن برامجهم الدراسية مشروعات تخرج، مؤكدًا أن جميع الأفكار الجادة ستكون مؤهلة للحصول على فرص تمويل تنافسية.

وفي هذا الإطار، أوضح الوزير أن الوزارة تعمل على إنشاء منظومة متكاملة من الأودية التكنولوجية وحاضنات الابتكار لدعم المشروعات الواعدة وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق التجاري، من خلال رفع مستويات الجاهزية التكنولوجية للمشروعات حتى تصل إلى مراحل الإنتاج والتسويق.

وأكد أن التمويل ليس عقبة أمام تنفيذ هذه الرؤية، مشيرًا إلى توافر موارد تمويلية داخل وزارة التعليم العالي، إلى جانب شراكات مع مؤسسات مختلفة، وأن التحدي الحقيقي يتمثل في اختيار المشروعات القابلة للتطبيق وتوجيه التمويل نحو الاحتياجات الفعلية للدولة.

وفي حديثه عن سوق العمل، أشار الدكتور عبدالعزيز قنصوة إلى وجود فجوة واضحة بين عدد المهندسين من جهة، والتكنولوجيين من جهة أخرى، موضحًا أن العثور على مهندس جيد أسهل بكثير من العثور على تكنولوجي مؤهل، وهو ما يفسر التوسع الحالي في الجامعات التكنولوجية باعتبارها أحد أهم الأدوات لسد هذه الفجوة.

وشدد الوزير على أن النجاح لا يرتبط بالحصول على شهادة جامعية فقط، مؤكدًا أن قيمة الإنسان الحقيقية تقاس بما يقدمه للمجتمع وليس بنوع الشهادة التي يحملها.

وأوضح أن الجامعات التكنولوجية تمثل أحد المسارات الرئيسية لتلبية احتياجات سوق العمل، وأن خريجها يملكون فرصًا مرتفعة للتوظيف المباشر بفضل اعتماد الدراسة فيها على الدمج بين التعلم الأكاديمي والتدريب العملي بنسبة 50% لكل منهما.

وكشف الوزير عن خطط للتوسع في الشراكات الدولية للجامعات التكنولوجية مع الصين وكوريا واليابان وإيطاليا ودول أوروبية أخرى، بما يسمح للخريجين بالحصول على شهادات معترف بها دوليًا تؤهلهم للعمل داخل مصر وخارجها.

وفي خطوة تستهدف تعزيز المهارات المستقبلية، كشف الوزير عن اتفاق مع منصة Coursera لإتاحة برامج تدريبية وشهادات دولية لنحو 150 ألف طالب سنويًا اعتبارًا من أكتوبر المقبل. وأوضح أن هذه البرامج ستتيح للطلاب الحصول على شهادات من مؤسسات عالمية كبرى مثل Google وMicrosoft، بما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل العالمي.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة أن صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ سيظل يركز بصورة أساسية على دعم طلاب الجامعات المصرية، مع استمرار تقديم التمويل للمشروعات والأفكار الابتكارية، إلى جانب التوسع في التعاون مع وزارة التربية والتعليم لدعم الابتكار لدى طلاب المدارس.

وفي ختام مداخلته، شدد الوزير على أهمية توجيه تمويل البحث العلمي نحو المجالات ذات الأولوية الوطنية. كما أكد أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الفهم العميق والمعرفة الأساسية، مشددًا على ضرورة امتلاك الطلاب للمهارات الأساسية أولاً حتى يتمكنوا من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بكفاءة وتحقيق أقصى استفادة منها.

ومن جانبها، أعربت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، عن سعادتها بتوجهات وزارة التعليم العالمي فى إعادة مراجعة البرامج التعليمية لمواكبة تطورات سوق العمل المتسارعة، مؤكدة الحاجة الملحة لتطوير التعليم والتدريب قبل التخرج وإصقال الطلاب بمهارات سوق العمل الجديدة، مطالبة بمنح حوافز للقطاع الخاص للتوسع فى القيام بهذا الدور، وتقييم الوزارة للتجربة بشكل مستمر.

وفى ختام الندوة أعلن وزير التعليم العالي، عن إنشاء مركز التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات سوق العمل والتوظيف، بهدف تطوير البرامج التعليمية بناء على دراسات ومؤشرات واقعية، وسيتم التعاون مع كافة المؤسسات البحثية فى المنطقة لتحقيق هذا الهدف، داعيا المركز المصري للدراسات الاقتصادية للمشاركة بفعالية فى هذا الأمر، وهو ما رحبت به الدكتورة عبلة عبد اللطيف.